الدكتور عبد الله بوقفة

آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري

دراسة مقارنة

دار هومه

فهرس تفصيلي

العنوان	الصفحة
مقدمة:.....	9
الباب الأول: تلازم الهيئتان من حيث تمثيل الأمة.....	21
الفصل الأول: المفاضلة بين السيـــادتين	22
المبحث الأول: السعي بين المبـــدئين.....	26
المطلب الأول: الالتباس الإرادي	27
الفرع الأول: هيمنة مبدأ سيادة الأمة	28
الفقرة الأولى: السند النظري	28
الفقرة الثانية: نطاق مبدأ سيادة الأمة	31
الفرع الثاني: التباعد بين المبـــدئين	32
الفقرة الأولى: محاولة الجمع بين السيـــادتين	33
الفقرة الثانية: رأي حول الإخفاق	34
المطلب الثاني: إحتكار الرئيس لمبدأ الرجوع للشعب	36
الفرع الأول: إساءة إستعمال مبدأ العودة	37
الفقرة الأولى: مدلول مبدأ سيادة الشعب	37
أولا: المساواة بين أفراد الشعب	38
ثانيا: السلطة لصالح الشعب	39
الفقرة الثانية : مبدأ العودة يراوح مكانه	39
أولا: معنـــى اللجوء وفق الدستور	40
ثانيا: المبدأ على قرينة من الصحة	41

الفرع الثاني: قراءة نقدية للجوء المباشر	43
الفقرة الأولى: العلة في ذلك	44
الفقرة الثانية: العـــــلاج المفترض	47
المبحث الثاني: أسانيد التأرجح	49
الطلب الأول: التدابير الإضافية	50
الفرع الأول: مظاهر الإحاطة	51
الفقرة الأولى: تطويق الوكالة الإلزامية	51
الفقرة الثانية: الإفتقار للرقابة الشعبية.....	52
الفرع الثاني: قول حول ذلك.....	53
الفقرة الأولى: مناقشة إتجاه المؤسس	53
الفقرة الثانية: إعتراض و رأي	54
المطلب الثاني: حجج التبرير	56
الفرع الأول: الظن بتقارب الفترات الإستشارية	56
الفقرة الأولى: تحليل مدى صحة التبرير	57
الفقرة الثانية: التعليق على مسألة الظن	58
الفرع الثاني: التشكيك في كفاءة الهيئة الناخبة	59
الفقرة الأولى: ما وراء الإدعاء	59
الفقرة الثانية: الوقوف على خلفية الريب	60
الفصل الثاني: طرق تخويل السلطة	62
المبحث الأول: الجانب النظري (الدستوري)	63
المطلب الأول: حكمان ملزمان	64

الفرع الأول: تولي السلطة.....	64
الفقرة الأولى: ضرورة تواجه سلطة	65
الفقرة الثانية: حتمية النهوض بالحكم	67
الفرع الثاني: موافقة الشعب	69
الفقرة الأولى: طفرة واعدة للتمثيل الديمقراطي	70
الفقرة الثانية: ماهية وأهمية الإقتراع العام	71
المطلب الثاني: مدى فاعلية دور الأغلبية	76
الفرع الأول: للأغلبية دور مرن	78
الفقرة الأولى: القرائن الدالة على ذلك	78
الفقرة الثانية: النظام السياسي يتجسد في شخص الرئيس.....	80
الفرع الثاني: للأغلبية تجاوب فعلـــي	82
الفقرة الأولى : طبيعة النظام تتطلب تواجد فاعلية	82
الفقرة الثانية: مظاهر عدم إنتـــفاء تواجه فاعلية	86
المبحث الثاني: الجانب العملي (القانوني)	91
المطلب الأول: الأخذ بنظام متكامل	94
الفرع الأول: دقة في التمثيل	95
الفقرة الأولى: الطابع الديمقراطي للرئاسيات	96
أولا: ظل التمثيل في النظام الأحدي	97
ثانيا: حقيقة التمثيل في النظام التعددي.....	103
الفقرة الثانية: التشريعات على قرنية التمثيل الديمقراطي	113
أولا: حرية الترشح	113

ثانيا: التوجه صوب الإنتخاب العام	115
الفرع الثاني: التأثر بنظام التمثيل	122
الفقرة الأولى: تعيين الحكومة	123
أولا: معني التخصص الوظيفي	124
ثانيا : مدى الإستقلال العضوي	124
أ ــ تعيين رئيس الحكومة	125
ب ــ طلب الموافقة للدخول في العمل	129
الفقرة الثانية : تأسيس مجلس الأمة	136
أولا : الإنتخاب غير المباشر	137
ثانيا : التعيين الرئاسي للأعضاء	139
المطلب الثاني: التأثير المركب	144
الفرع الأول : إنتفاء المسؤولية	144
الفقرة الأولى : للنمط النسبي باع في ذلك	145
الفقرة الثانية : للأغلبية المختلطة ضلع في ذلك	150
الفرع الثاني : مبدأ إزدواج المجلس	151
الفقرة الأولى: مدى ضمانة تعبير البرلمان	153
الفقرة الثانية : تحليل حجية مبدأ الثنائية والتحفظ عليها	159

الباب الثانـــي

التنازع على الشرعية: التنحي عن السلطة

الفصل الأول: تقرير مسؤولية سياسية دون أخرى..	167
المبحث الأول: تحريك الإتهام الحكومي	169
المطلب الأول: تقام – نظريا – أمام المجلس الأول	170
الفرع الأول: الطرح الملزم	171
الفقرة الأولى: الدخول والاستمرارية في العمل	175
أولا: عن طريق البرنامج	175
ثانيا: بواسطة البيان العام	179
الفقرة الثانية: الثقة تمنح من قبل الغرفة الأولى	181
أولا: بناءا على الموافقة	182
ثانيا: إستنادا على عدم مبادرة بملتمس رقابة	187
الفرع الثاني: الطرح الإختياري	193
الفقرة الأولى: اللائحة المعدومة الأثر	194
الفقرة الثانية: اللائحة الفاعلة (لملتمس الرقابة)	201
أولا : الترابط بين السلطة والمسؤولية	202
ثانيا: الوجه القانوني لملتمس الرقابة	204
أ ــ الشروط المفترضة	205
ب ــ الإنتهاء إلى إحدى النتيجتين	218
1 ــ الرفض اللائحة	221
2 ــ الموافقة على اللائحة	222
الفرع الثالث: الطرح الإجباري	228
الفقرة الأولى: نطاق طلب التصويت بالثقة	232

الفقرة الثانية: الإجراءات المقررة	235
المطلب الثاني: تقام المسؤولية – عمليا – أمام رئيس الجمهورية	274
الفرع الأول: مدى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان	249
الفقرة الأولى: الترجمة الإجبارية (للمادتين 82 و84)	252
الفقرة الثانية: تعليق إجراء حجب الثقة عمليا	254
الفرع الثاني: التواجد الفعلي لمسؤولية الحكومة أمام الرئيس ...	275
الفقرة الأولى: العمل بما هو عرفي	258
الفقرة الثانية: عزل الحكومة – تطبيقا – من إختصاص الرئيس	258
المبحث الثاني: ماهية مسؤولية رئيس الجمهورية	259
المطلب الأول: المسؤولية القانونية	260
الفرع الأول: مؤدي المسؤولية القانونية	261
الفقرة الأولى: مدلول الخيانة العظمى	262
الفقرة الثانية: تحديدها في المسؤولية الجنائية	263
الفرع الثاني: المبتغى من إعتماد المسؤولية الجنائية	264
الفقرة الأولى: تطويق المسؤولية السياسية للرئيس	264
الفقرة الثانية: المغزى من ذلك	265
المطلب الثاني: للرئيس مسؤولية سياسية	267
الفرع الأول: تواجدها أمام الأمة	269
الفقرة الأولى: بمقتضي تعدد وجهات العودة	269
أولا: بموجب الإستشارة غير العادية	270
أ ــ للرئيس أن يستقيل ويترشح	270
ب ــ الحل الرئاسي للغرفة الأولى	272
ج ــ يستفتئ الشعب في أمر هام	273

ثانيا: الإستفتاء العادي	279
الفقرة الثانية: التحكيم الشعبي	281
أولا: تخويل السلطة	281
ثانيا: الإثارة للمسؤولية	282
الفرع الثاني: مدلولها أمام الغرفة الأولى	284
الفقرة الأولى: الإعتبارات الدالة عليها	285
الفقرة الثانية: السلطة ترتب المسؤولية	287
الفصل الثاني: للحل وجهان	292
المبحث الأول: الإجراءات ذات طبيعة تقديرية	293
المطلب الأول: سلطة خاصة	294
الفرع الأول: مجرد إستشارة	296
الفقرة الأولى: الإجتماع عامل تدعيم للرئيس	297
الفقرة الثانية: الغاية من الإنعقاد	297
الفرع الثاني: مرسوم الحل دون تصديق	298
الفقرة الأولى: مضمون مبدأ التصديق	298
الفقرة الثانية: المغزى من إجراء التصديق	301
المطلب الثاني: إختصاص متزن	303
الفرع الأول: الحل التلقائي	305
الفقرة الأولى: التكييف القانوني للحل الوجوبي	305
الفقرة الثانية: تكرار الحل لذات السبب	310
الفرع الثاني: تجميد إجراء الحل	315
الفقرة الأولى: بحكم تواجد ظرف خطير	316
أولا: حالات الإثبات	318

ثانيا: مدى دخل البرلمان في الإثبات	321
الفقرة الثانية: في حالة غيبة رئيس الجمهورية	322
أولا: ماهية الشغور	324
ثانيا: المضمون السياسي للغيبة	325
الفرع الثالث: الحل الرئاسي	328
الفقرة الأولى: تحريك إجراء الحل	329
الفقرة الثانية: المقتضيات التقديرية	332
المبحث الثاني: التضارب من حيث آليات الحل	337
المطلب الأول: الميكانيزمات البرلمانية	338
الفرع الأول: إحداث التوازن	339
الفقرة الأولى: المظار الأساسية للتوازن	339
الفقرة الثانية: العقبات التي ينظم بها الواقع العملي	340
الفرع الثاني: قانون الأغلبية	343
الفقرة الأولى: الإحتكام إلى الهيئة الناخبة	344
الفقرة الثانية: الوجه الذي يشخص النظام البرلماني	344
المطلب الثاني: الدستور قائم على تغييرين	346
الفرع الأول: إختفاء خاصيتان	347
الفقرة الأولى: ما للحزب الواحد في ذلك	349
الفقرة الثانية: ماذا تعني الفاعلية بمفهومها الحالي	350
الفرع الثاني: إعتماد الخاصية الثالثة	354
الفقرة الأولى: الجدل المثار	354
الفقرة الثانية: المعيار الأساسي لتواجدها	356
الخاتمة :	357
قائمة المراجع:	359